أسلوب الزيادة بين واقع النص القرآني وآراء العلماء العرب

د.محمد جواد محمد
سعيد الطريحي
كلية الآداب / جامعة
بغداد

خلاصة البحث:
هذا البحث محاولة لإبراز اسلوب الزيادة على الجملة العربية اسلوباً معتمداً من أساليب التعبير في الكلام العربي، طالما أهمل من قبل الباحثين ولم يلتفت إليه ولم يعتني به عنايتهم بالأساليب الأخرى كالحذف والتقديم والتأخير والفصل والوصل وغير ذلك من قضايا التقدير النحوي، ويعود سبب الإهمال والموقف المتشدد منه وخاصة من قبل المفسرين الى أنهم نظروا الى المعنى اللغوي لجذر الزيادة الذي يدل عندهم على الصلة والحشو كما إن الحد الاصطلاحي للزيادة جاء قاصراً حيث عرفوا الزائد بأن ((دخوله كخروجه من غير إحداث معنى)) فرفضوا الزيادة لان ذلك يعد لوناً من العبث الذي ينزه عنه كلام الله تعالى.

والحق أن للزيادة فوائد حجة منها التوكيد علاوة على أن المفهوم النحوي يرمى الى أن الزائد لا يكون مؤثراً بدخوله من ناحية الإعراب بما قبله فيما بعده وبهذا فان البحث قد تكفل بإزالة الوهم الحاصل من المعنى اللغوي والحد الاصطلاحي كما تكفل بتوضيح أن الزيادة تقع في الاسم والفعل والجملة خلافاً لما هو راسخ في الأذهان أنها تقع في الحروف فقط

وتعرض البحث الى أقسام الزيادة ومجالات وقوعها ووظائفها مدعماً كل ذلك بالاستشهاد من القرآن الكريم والشعر العربي. إن من الجدير بالذكر القول أن نحاتنا الأوائل قد استخدموا مصطلحات متعددة للإشارة الى ظاهرة الزيادة، فقد استخدم نحاة البصرة مصطلحي ((الزيادة واللغو)) واستخدم نحاة الكوفة مصطلحي ((الصلة والحشو)) ويضاف لذلك مصطلح ((الاعتراض)) و((فضول الكلام)) و((الاتكاء)) و((الاستدعاء)) وكل ذلك يدل دلالة واحدة على الزيادة في التركيب النحوي. توصل البحث الى أن الزيادة اسلوب من أساليب الكلام العربي استعمله القرآن الكريم بوصفه قد نزل بلغتهم فلا بد له من أن يتحدث باسلوبهم نفسه وينطبق هذا على استخدامه للأساليب الأخرى من قضايا التقدير النحوي، وأخيراً فهذا جهد المقل والله الكمال.

الزيادة لغة:

جاء في العين: زدته زيداً وزيادة. وزاد الشيء نفسه زيادة. وإبلٌ كثيرة الزيايد، أي الزيادات.. ومن قال: الزوائد فإنّها جماعة الزائدة، وإنّما قالوا: الزوائد في قوائم الدابة، ويقال للأسد: إنّه لذو زوائد، وهو الذي يتزيد في زئيره وصولته.. والناقة تتزيد في سيرها، أي تتكلف فوق قدرها.. والإنسان يتزيد في كلامه وحديثه، إذا تكلف فوق ما ينبغي(1).

ويروون:

فقل مثل ما قالوا ولا تتزيد.

بالياء كأنه أراد التزيد\ في الكلام(2).

والزيد والزيادة والمزيد والمزاد والزيدان كل ذلك بمعنى...(3)

وذكر ابن منظور أن "الزيادة: النمو" وهي "خلاف النقصان"(4)

وذكر أيضاً أن "استزدته: طلبت منه الزيادة واستزاده أي استقصره. واستزاد فلان فلاناً إذا عتب عليه في أمر لم يرضه، وإذا أعطى رجلاً شيئاً فطلب زيادة على ما أعطاه قيل: قد استزاده. يقال للرجل يعطي شيئاً: هل تزداد؟ المعنى هل تطلب زيادة على ما أعطيتك؟

الزيادة اصطلاحا:

الزيادة في اصطلاح النحاة والبلاغيين تعني – فيما استنتجناه- أن لكل أداة معنى أصلياً واحداً أو أكثر، فإذا وردت في الكلام ولم يرد بها إفادة معنى من نعانيها الأصلية فهي زائدة، كما أن هذه الأداة لا تكون جزءاً أساساً من المعنى المقصود في التركيب.

يقول الرضي: "أنّما سميت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلاّ تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تغد شيئاً لمّا لم تغاير فائدتها العارضة، الفائدة الحاصلة قبلها"(5)

وقال: "إعلم أن" كان "تزاد غير مفيدة لشيء إلاّ محض التأكيد، وهذا يعني زيادة الكلمة في كلام العرب"(6)

وقال ابن السراج: "الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الأعراب إن كانت مما تعرب وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً، والجمل التي تأتي مؤكدة ملغاة أيضاً، وقد عمل بعضها في بعض فلا موضع لها من الإعراب"(7).

والواقع أن حديث ابن السراج ما هو إلاّ تكرير لما حدّث به سيبويه عن الخليل في مثل "مررت برجل حسبك به من رجل" حيث قال(8): "وزعم الخليل – رحمه الله – أن "به" ههنا بمنزلة "هو" ولكن هذه الباء دخلت ههنا توكيداً" قال: "كفى الشيب والإسلام" و"كفى بالشيب والإسلام" فالزيادة تفيد الكلام توكيداً وتقويه. والى ذلك ذهب أبو عبيدة وذكر أن الحروف تزاد للتأكيد والتنبيه.(9)

والحق أن سيبويه ربط بين حرف الجر الزائد وضمير الفصل أو العماد الذي يراه البصريون بلا موقع إعرابي.

وحدّ ابن الأثير الاعتراض والحشو وهما من مرادفات الزيادة بقوله: "كلّ كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب، لو سقط لبقي الأول على حاله"(10)

ومن هنا كان إجماعهم على أن الزائد يكون "دخوله كخروجه من غير إحداث معنى"(11)

وليس هذا دقيقاً، فقد أفادنا ابن السيد قائلاً: "وإنما زاد حرف الجر فيما هو غني عنه فذلك لأسباب أربعة:

أحدها: تأكيد المعنى وتقوية عمل العامل، وذلك بمنزلة من كان معه سيف صقيل فزاده صقلاً، وهو غني عنه.
والثاني: الحمل على المعاني ليتداخل اللفظان، كتداخل المعنيين كقول الراجز:
نضرب بالسيف ونرجو بالفرج
فعدّى الرجاء بالباء حين كان بمعنى الطمع.
والثالث: أن يضطر شاعر.
والرابع: أن يحدث بزيادة الحرف معنى لم يكن في الكلام، وهذا النوع أظرف الأنواع الأربعة، وألطفها مأخذاً، وأخفاها صنعة، ومن أجل هذا النوع أراد الذين أنكروا هذا الباب أن يجعلوا لكل معنى غير معنى الآخر، فضاق علتهم المسلك وصاروا الى التعسف.
فمن ذلك شكرت زيداً وشكرت لزيد، يتوهم كثير من أهل هذه الصناعة، أن دخول اللام ههنا كخروجها، كما توهم ابن قتيبة ويعقوب.. وليس كذلك، لأنك إذا قلت: شكرت زيداً فالفعل متعد الى مفعول واحد، وإذا قلت: شكرت لزيد، صار بدخول اللام متعدياً الى مفعولين لأن المعنى: شكرت لزيد فعله، وإنما يترك ذلك الفعل اختصاراً ويدلك على ظهور المفعول في قول الشاعر:

شكرتُ لكم آلاءكم وبلاءكموما ضاع معروفٌ يكافئه شكر(12)

وتأسيساً على هذا نقرر أن الزيادة ظاهرة أسلوبية من ظواهر التعبير الأدبي في الكلام العربي الفصيح، فقد يزاد حرف تعويضاً عن كلمة محذوفة كما ذكر ابن السيد.
وجدير بالذكر القول(13) إن نحاتنا الأوائل قد استخدموا مصطلحات متعددة للإشارة الى ظاهرة الزيادة.
فقد استخدم نحاة البصرة مصطلحي "الزيادة واللغو" واستخدم نحاة الكوفة مصطلحي "الصلة والحشو"(14) وكلها تدل دلالة واحدة على الزيادة في التركيب النحوي.
يقول ابن يعيش: .. يريد (أي الزمخشري) بالصلة أنها زائدة، ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، والصلة والحشو من

عبارات الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين(15) وبهذا يكون الإلغاء نوعاً من أنواع الزيادة وقد سوّى ابن السراج (316هـ) بينه وبين الزيادة إذ عقد باباً في أصوله أسماه "باب الزيادة والإلغاء" قال فيه: "إعلم أن الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب(16) وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً(17) وقال أيضاً: "وحقّ الملغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد"(18).

وبمفهوم ابن السراج نفسه كان ابن مالك قد قال في حدّ الإلغاء إنه "إبطال العمل لفظاً ومحلاً"(19) وتابعه على هذا السيوطي(20).

وقد أفادنا ابن السراج أيضاً أن "الاعتراض" مصطلح آخر يضاف الى المصطلحات الاخرى في باب الزيادة حيث قال: "ومن هذا الباب" الاعتراضات "وذلك نحو قولك زيد – أشهد بالله – منطلق وأن زيداً – فافهم ما أقول – رجل صدق، وإن عمراً والله – ظالم، وإن زيداً – هو المسكين – مرجوم، وعلى ذلك يتأول قوله عزّ وجلّ(21) "إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات، إنا لا نضيع أجر مَن أحسن عملا- أولئك لهم جنات عدن".

فأولئك هو الخبر، وإنا لا نضيع أجر مَن أحسن عملاً، اعتراض.

ومنه قول الشاعر:

إني لأمنحك الصدود وأنني - قسماً- إليك مع الصدودِ لأميلُ

قوله: قسماً اعتراض"(22)

وبهذا المعنى كان ابن هشام قد سوى بين الاعتراض والزيادة عندما تحدث عن قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فقال: "علة أن الباء زائدة في الفاعل، ويجتمل أن "يأتي وتنمي" تنازعاً "ما" فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول فلا اعتراض ولا زيادة"(23).

وسوّى ابن الأثير بين الاعتراض والحشو بقوله: "وبعضهم يسميه الحشو، وحدّه كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب، لو سقط لبقي الأول على حاله"(24).
وكذلك فعل الشريف الجرجاني علي بن محمد (816هـ) حيث قال موضحاً رأيه في حد الاعتراض: "وهو أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام، ويسمى الحشو أيضاً"(25) وفي موضع آخر قرر أن الحشو هو الزائد(26).
كما يعبر أيضاً عن الاعتراض: بالفصل أو التفصيل أو التفرقة وفي ذلك يقول ابن رشيق: .. ومن الحشو نوع سماه قدامة: التفصيل.. وهو قول دريد بن الصمة:

وبلغ نميرا – إن عرضت- ابن عامر وأي أخ في النائبات وطالب

ويجري هذا المجرى قول أبي الطيب بل هو أقبح منه:

حملت إليه من لساني حديقة سقاها الحجا سقي الرياض السحائب

لأن التفرقة بين النعت والمنعوت أسهل من التفرقة بين المضاف والمضاف إليه، وهما بمنزلة اسم واحد"(27).
ومما يجدر ذكره أن ابن رشيق كان قد عقد باباً أسماه "باب الحشو وفضول الكلام" وجعل للحشو مرادفات هي الاتكاء وذلك يكون في داخل البيت من الشعر لفظ لا يفيد معنى، وإذا كان في القافية سماه استدعاء كما أشار الى أن منهم من يسميه الارتقاء..(28)

قضية الزيادة عند المفسرين:

ينبغي أن نشير الى أن هناك مَن يتحرج من نسبة الزيادة الى القرآن الكريم، فعدل عنها الى أسماء اخرى.
قال الزركشي(29): "وقد اختلف في وقوع الزائد في القرآن فمنهم مَن أنكره، قال الطرطوسي في العمدة(30): زعم المبرد وثعلب الأصلة في

القرآن، والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلات في القرآن، وقد وجد ذلك على وجه لا يسع إنكاره فذكر كثيراً.
وقال ابن الخباز في التوجيه: وعند ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد لأنه تكلّم بخير فائدة، وما جاء منه حمله على التوكيد(31) ومنهم مَن جوّزه وجعل وجوده كالعدم وهو أفسد الطرق. وقد رد على فخر الدين الرازي قوله: إن المحققين على أن المهمل لا يقع في كلام الله سبحانه، فأما قوله تعالى: "فبما رحمة من الله"(32) فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب والتقدير: فبأي رحمة؟ فجعل الزائد مهملاً. وليس كذلك لأن الزائد ما أتي به لغرض التقوية والتوكيد والمهمل ما لم تضعه العرب(33) وهو ضد المستعمل. وليس المراد من الزيادة – حيث ذكرها النحويون- إهمال اللفظ ولا كونه لغواً فتحتاج الى التنكب عن التعبير بها الى غيرها، فإنهم إنما سموا "ما"، زائدة هنا لجواز تعدي العامل قبلها الى ما بعدها، لأنها ليس لها معنى" وواضح أن مفهوم الزيادة هنا مرتبط بمفهوم الأعمال، وهي نظرة صائبة الى حد ما إذ أن الزيادة لا تكون من جانب المعنى قطعاً حيث أن الزائد يؤدي وظيفة أو أكثر في الجملة. كما أن الزركشي قد وضع يدنا على الأسماء التي وضعها المتحرجون من نسبة الزيادة الى القرآن الكريم، فأسموها تارة صلة واخرى إقداماً وتارة تأكيداً.
ونحن نرة أن التأكيد برمته من باب الزيادة، يشفع لنا أن كل من حدّ الزيادة جعل فائدتها التوكيد.
قال ابن جني: "ومعنى قولي: زيدت؟ إنما جيء بها توكيداً للكلام ولم تحدث معنى(34) وربما أخذ هذا من قول سيبويه عقب قوله تعالى: "فبما نقضهم"(35) أن "ما" لغو لأنها لم تحدث شيئاً"(36).
وقال الرضي: "إعلم أن "كان" تزاد غير مفيدة لشيء ِإلاّ محض التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب"(37).
فإذا استذكرنا حد التأكيد ونصه: "عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله"(38) تبيّن لنا أن التوكيد هو الزيادة وقد صرّح المحقق الرضي بذلك في قوله الذي سقناه فيما تقدم حيث يقول في معرض رده على من أنكر إطلاق لفظ الزيادة لافادتها فائدة معنوية:

"إنما سمّيت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا تزيد بسببها إلاّ تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنما لم تفد شيئاً لمّا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها. ويلزمهم أن يعدّوا على هذا: إنّ ولام الابتداء وألفاظ التأكيد- اسماً كانت أو لا- زوائد، ولم يقولوا به"(39).

ولسنا هنا بصدد إلغاء باب التأكيد ودمجه في باب الزيادة، فليس هنا موضع تفصيل في ذلك وإنما هي إشارة قد يكفل الزمن التوسع فيها في بحث مستقل إن شاء الله(40).

ونعود الى تحرج بعض المفسرين من اطلاق لفظ الزيادة على كلام الله تعالى حيث ذكر الزركشي ذلك بقوله: "وكثيراً ما يقع في كلامهم- أي بعض المفسرين- إطلاق الزائد على بعض الحروف كـ"ما" في نحو "فبما رحمة من الله"(41) والكاف في نحو "ليس كمثله شيء"(42) ونحوه..

والذي عليه المحققون تجنب هذا اللفظ في القرآن، إذ الزائد ما لا معنى له، وكلام الله منزّه عن ذلك.

وممن نصّ على منع ذلك في المتقدمين الإمام داود الظاهري أنه كان يقول: ليس في القرآن صلة بوجه"(43).

وذكر أيضاً أنه من "الأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى فإن مراد النحويين بالزائد من جهة المعنى فإن مراد النحويين بالزائد من جهة المعنى فإن قوله: "فبما رحمة من الله لنت لهم" معناه: ما لنت لهم إلاّ رحمة "وهذا قد جمع نفياً وإثباتاً، ثم اختصر على هذه الإرادة وجمع فيه بين لفظي الإثبات وأداة النفي التي هي "ما"(44).

ورد السمين الحلبي على من أنكر زيادة "لا" في الآية 12 من سورة الأعراف حيث قال: "وهذا تمحل من يتحرج من نسبة الزيادة الى القرآن، وقد تقدم تحقيقه، وأن معنى الزيادة على معنى يفهمه أهل العلم، وإلاّ فكيف يدّعي زيادة في القرآن بالعرف العام، هذا ما لا يقوله أحد من المسلمين"(45).

والواضح أن السمين الحلبي قد وضع يده على صلب المشكلة التي وقع فيها المتحرجون من المفسرين، وهو انصراف أذهانهم الى المعنى اللغوي لكلمة الزيادة.

وأن الحد الناقص، لبعض نحاة العربية للزيادة وهو قولهم "أن ما يزاد في الكلام لا يضيف معنى وأن خروجه من الكلام كدخوله فيه" هو الذي أوقع نفراً من المفسرين في هذا اللبس ناسين أن الزيادة قد تضيف فائدة تركيبية كالتوكيد أو قوة الربط أو التقوية، كما أن الزيادة أسلوب من أساليب الكلام العربي استعمله القرآن الكريم بوصفه قد نزل بلغتهم فلابد له من أن يتحدث بأسلوبهم نفسه وينطبق هذا أيضاً على استخدام القرآن الأساليب الاخرى التي تكلم بها العرب ونعني بهال التقديم والتأخير والحذف والفصل والوصل وغير ذلك من قضايا التقدير النحوي.

وقد جاء في إعراب القرآن المنسوب للزجاج قوله: وليس كون "لا" زائدة في فحوى خطاب العرب مما يكون طعناً من الملحدة على كلام الله، لأن كلام الله منزل على لسانهم. فما كان متعارفاً في لسانهم لا يمكن الطعن به على كتاب الله، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيرا"(46).

أقسام الزيادة:

قسّم ابن الأثير الاعتراض على قسمين:

أحدهما: لا يأتي في الكلام إلاّ لفائدة وهو جارٍ مجرى التوكيد.

والآخر: أن يأتي في الكلام لغير فائدة.

فأما أن يكون دخوله فيه كخروجه منه.

وأما أن يؤثر في تأليفه نقصاً وف يمعناه فساداً(47).

في حين اشتراط أسامة بن منقذ أن لا تكون الجملة المعترضة زائدة بل يكون فيها فائدة(48) وقسّمه الرازي على ثلاثة أقسام حيث قال(49): "وهو أن يدرج في الكلام ما يتم الغرض دونه فمنه مذموم كقوله:

وما يشفي صداع الرأس مثل الصارم العضبِ

ووسط كقول امرئ القيس:

ألا هل أتاها- والحوادث جمة بأن امرأ القيس بن الملك بيقرا

ولطيف وهو الذي يكسو المعنى جمالاً كقوله تعالى: "فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم"(50)
فإن قيل: فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية.
قيل: غنما سمين زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلاّ تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئاً لمّا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها..
وأما الفائدة اللفظية: فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح(51) أو يكون الكلمة والكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السمع أو غير ذاك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً وإلاّ لعدت عبثاً، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيّما في كلام الباري تعالى، وأنبيائه وأئمته عليهم السلام وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تفرد إحدهما عن الاخرى"(52).
ويرى ابن جني أن الدلالة اللفظية تعود الى الدلالة المعنوية وردّ على رأي أبي علي الموافق لرأي الأخفش والخليل في كون الدلالة اللفظية أقوى من المعنوية بقوله: "وكاتن أبو علي يقوّي قول أبي الحسن نحو قولهم: إنّي لأمرّ بالرجل مثلك، إن اللام زائدة، حتى كأنه قال: إني لأمر برجل مثلك، لما لم يكن الرجل هنا مقصوداً معيناً، على قول الخليل: إنه تُراد اللام في المثل، حتى كأنه قال: إني لأمر بالرجل المثل لك، أو نحو ذلك ما قال، لأن الدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية، أي أن (اللام) في قول أبي الحسن ملفوظ بها وهي في قول الخليل مرادة مقدرة.
واعلم أن هذا القول من أبي علي غير مرضي عندي، لما أذكره لك، وذلك أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها، وهذا محال، وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته، وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها، لا على سلبها، وإنما الذي يدل على زيادة اللام هو كونه مبهماً لا محصوصاً، ألا ترى أنك لا تفصل بين معنيي قولك: إني لأمر برجل مثلك، وإني لأمر بالرجل مثلك، في كون كل واحد منهما منكوراً غير معروف ولا موماً به الى شيء بعينه، فالدلالة أيضاً من هذا الوجه كما ترى معنوية كما أن إرادة الخليل اللام في مثلك إنما دعا إليها جريه صفة على شيء هو في اللفظ معرفة فالدلالتان إذاً كلتاهما معنويتان"(53).

وينبغي أن نذكر أمثلة لكل نوع من الأنواع فمما ذكروه أنه جاء لفائدة قوله تعالى "قالوا: تـلاالله- لقد علمتم- ما جئنا لنفسد في الأرض وما كنا سارقين"(54)
فقوله (لقد علمتم) اعتراض بين القسم وجوابه وهي زيادة اقتضاها السياق التقريري لإثبات البراءة من الفساد وتقرير النزاهة من بشاعة السرقة وهي غير معهودة عنهم سابقاً بدلالة الفعل (كان) علماً أن كل العناصر الواردة في سياق الآية تؤشر اتجاه نفي تهمة الفساد والسرقة وإثبات البراءة والنزاهة حيث صيغة القسم التوكيدية (تالله) والفعل الماضي المنسحب حدثه الماضي على الحاضر واللام الداخلة عليه، وقد جاءت من خلال ذلك كله الجملة الاعتراضية الزائدة (لقد علمتم) لتؤكد توكيداً قاطعاً عدم مجيئهم للفساد والسرقة، وقد ورد الاعتراض في القرآن الكريم كثيراً وذلك في كل موضوع يتعلق بنوع من خصوصيته المبالغة في المعنى المقصود كما في الآية السابقة وقبلها قوله تعالى: "وإذا بدلنا آية مكان آية- والله أعلم بما ينزل- قالوا: إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون"(55).
فهذا الاعتراض بين إذا وجوابها، وفائدتها إعلام السامعين أن ذلك من الله وليس منهم وأنه أعلم بذلك منهم.
ومنه قول الفرزدق:

ستأتيك مني- إن بقيت- قصائد يقصر عن تحبيرها كل قائل

فاشتراط البقاء اعتراض زائد يوحي للسامع بأنه سيبقى وفياً لممدوحه بإهدائه أحسن المدح وأعظمه ولا يمكن له أن يتوقف عن مثل هذا المنح إلاّ في حالة واحدة وهي عدم بقائه على قيد الحياة وهو أمر ليس له يد فيه ولا يحاسب عليه مما يدل على المبالغة في المدح ولهذا نرى ابن رشيق قال عنه "فقوله- إن بقيت- حشو في ظاهر لفظه، وقد أفاد به معنى زائداً وهو شبيه بالالتفات من جهة وبالاحتراس من جهة اخرى، فما كان هكذا فهو الجيد وليس بحشو إلاّ على البحار"(56)
ومن هذا القبيل أيضاً قول أبيث تمام:(57)

وأن الغنى لي- إن لحظت مطالبي- من الشعر إلاّ في مديحك أطوع

وهذا البيت فيه اعتراضان:
الأول: بين اسم إن وخبرها.
والثاني: "إلاّ في مديحك" فجاء بالجملة الاستثنائية مقدمة وموضعها التأخير وتقدير البيت بجملته: "إن الغنى أطوع لي من الشعر إن لحظت مطالبي إلاّ في مديحك أما القسم الثاني وهو الذي يأتي في الكلام لغير فائدة- حسب تعبير ابن الأثير فهو ضربان:
الأول: يكون دخوله في الكلام كخروجه منه لا يكتسب به قبحاً ولا حسناً فمن ذلك قول النابغة:

يقول رجال يجهلون خليقتي لعل زياداً- لا أبا لك- غافل

أما الضرب الثاني: فهو الذي يؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً(58) وذلك أن يكون في داخل البيت من الشعر لفظ لا يفيد معنى وإنما أدخله الشاعر لإقامة الوزن(59) ولهذا جعل العتابي الحشو لكنة حيث يقول:

إنّ حشو الكلام من لكنة المر ءِ وإيجازه من التقويم

فجعل الحشو لكنة. وليس كل ما يحضى به الكلام لزيادة فائدة لكنة. وإنما أراد ما لا حاجة إليه ولا منفعة كقول أبي صفوان الأسدي يذكر بازيا:

ترى الطيرَ والوحشَ من خوفه حَواجِزَ منه إذا ما اغتدى

فقوله (منه) بعد قوله (من خوفه) حشو لا فائدة فيه ولا معنى له.."(60) وجعل ابن الأثير من هذا الباب قول أبي تمام:

أقرّوا- لعمري- لحكم السيوف وكانت أحقّ بفضل القضاء

قال: "فإن قوله "لعمري" زيادة لا حاجة للمعنى إليها وهي حشو في الكلام لا فائدة فيه إلاّ إصلاح الوزن لا غير"(61) وارتأى التبريزي استبدالها بكلمة اخرى حيث قال: "لعمري هنا حرف ضعيف ولو قال: "هناك" كان أبين له وأشبه"(62)
والذي يبدو لنا أن مسألة الزيادة لا تنئبط تحت قاعدة مطردة بل هي مسألة ذوقية بحتة فما يراه ناقد زيادة لا يحتاجها المعنى، ناقد آخر ضرورياً للمعنى فمن ذلك ما ورد من خلافٍ في بيت أبي تمام:

خذها ابنةَ الفكر المهذّبِ في الدجى والليلُ أسودُ رقعةِ الجلبابِ

فقد رأى ابن رشيق أن كلمة "الدجى" زائدة معللاً قوله بوجود ما يدل على زيادتها في القسم الثاني من البيت(63) ووافقه ابن المستوفي على بهذا الرأي حيث أن "قوله: في الدجى وقوله: "والليل أسود رقعة الجلباب" شيء واحد(64) ويرى ابن الأثير وغيره أن إقحام هذه الألفاظ وغيرها من نحو قولهم "يا صاحبي" ويا خليلي ونحوهما إنما ترد لتصحيح الوزن لا غير أو تحسين لفظ البيت وتجويده(65) ومما يكثر به حشو الكلام" أنحى وبات وظل وغدا وقد ويوماً وأشباهها، ويكره للشاعر استعمال "إذا وذي والذي وهو وهذا وهذي.."(66) ويبدو لنا أن الأحكام الجاهزة التي يطلقها بعض النقاد على زيادة بعض الكلمات توقعهم في التناقض حين يواجهون بنصوص لا يمكن تأويلها أو ردّها، فقد ذكر ابن رشيق زيادة كلمة "البأس" في قول أبي الطيب:

إذا اعتل سيف الدولة اعتلت الأرض ومن فوقها والباس والكرم المحض

قال: "والبأس حسو لأن قوله" ومن فوقها دال على الأنس والجن جميعاً والبأس والكرم جميعاً. اللهم إلاّ أن يحمله على تأويلهم في قول الله تعالى (فيها فاكهة ونخل ورمان)(67) فأعاد ذكرهما وهما من الفاكهة لفظهما وقوله تعالى (من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبرئيل وميكال)(68) فإن هذا سائغ وليس بحشو حينئذ"(69).

وكان الأسلم لابن رشيق أن يوافق المتنبي في أسلوبه الجاري مجرى الأسلوب القرآني، ونترك للقارئ الكريم التعليق على قول القاضي الجرجاني على بن عبدالعزيز حين علق على بيت امرئ القيس:

تصد وتبدي عن أسيل وتتقي بناظرة- من وحش وجرة- مطفل

وقول عدي بن الرقاع:

وكأنها بين النساء أعارها عينيه أحور من جآذر جاسم

قال: "وقد تخلل كل واحد منهما من حشو الكلام ما لو حذف لاستغنى عنه وما لا فائدة في ذكره، لأن امرأ القيس قال: "من وحش وجرة" وعدياً قال: "من جآذر جاسم" ولم يذكرا هذين الموضعين إلاّ استعانة بهما في إتمام النظم وإقامة الوزن.
ولا تلتفتن الى ما يقوله المعنويون في وجرة وجاسم فإنما يطلب به بعضهم الأغراب على بعض وقد رأيت ظباء جاسم فلم أرها إلاّ كغيرها من الظباء وسألت من لا أحصي من الأعراب عن وحش وجرة فلم يروا لها فضلاً على وحش ضربة وغزلان بسيطة.."(70).

مجالات وقوع الزيادة:

اختلف الدارسون في مجالات وقوع الزيادة فمنهم من قصرها على الحروف، ومنهم من أضاف لها الأفعال وأغلبهم استبعد الأسماء عن الزيادة.
يقول المالقي: "إن الأفعال والأسماء لا تزاد، وإنما تزاد الحروف"(71) وهذا هو مذهب المرادي أيضاً"(72).
وقد ذهب قوم بعيداً في جعل الأسماء حروفاً في وقوعها موقع الزائد ففي الضمير المرفوع المنفصل نحو: "هو وهي وهم ونحن" إذا وقع فصلا ذهب قوم "الى أن هذه مضمرات باقية على اسميتها قيل: وهو مذهب البصريين، وذهب قوم الى أنها حروف، لأنها جاءت لمعنى في غيرها وهو الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع.."(73).

وواضح أن تقريرهم هذا فيه شيء من التعسف إذ يُجابهون بنصوص من الكلام العربي الفصيح فيها أسماء مزيدة لا يستطيعون معها التقرير إلاّ بالزيادة.

يقول الزركشي: " حق الزيادة أن تكون في الحروف، وف يالأفعال، وأما الأسماء فنص أكثر النحويين على أنها لا تزاد، ووقع في كلام كثير من المفسرين الحكم عليها في بعض المواضع بالزيادة، كقول الزمخشري في قوله تعالى "يخادعون الله والذين آمنوا"(74) إن اسم الجلالة مقحم ولا يتصور مخادعتهم لله تعالى"(75).

والواقع أننا لا نروم الإطالة- هنا- في بحث مجالات وقوع الزيادة إذ أنه من الثابت المستقر لدينا من النصوص المعتد بها أن الزيادة تقع في الأسماء والأفعال والحروف وإن كان هذا الوقوع بشكل متفاوت إذ أنه في الحروف أكثر منه في الأسماء والأفعال مع إثبات حقيقة اخرى أوضحها لنا ابن جني هي أن القياس هو عدم الزيادة حتى وإن كانت تلك الزيادة في الحروف.

يقول ابن جني: "إعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف وإن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة.. وأما وجه ضعف زيادتها فمن قِبَل أن الغرض في الحروف الاختصار.. فلو ذهب تزيدها لنقضت الغرض الذي قصدته لأنك كنت تصير من الزيادة الى ضد ما قصدته من الاختصار، فاعرف هذا، فإن أبا على حكا، عن الشيخ أبي بكر- ابن السراج- رضي الله عنه، وهو نهاية في معناه. ولو لا أن في الحرف إذا زيد ضربا فن التوكيد لما جازن زيادته البتة، كما أنه لو لا قوة العلم بمكانه لما جاز حذفه البتة، فإنما جاز فيه الحذف والزيادة من حيث أريتك على ما به من ضعف القياس، وإذا كان الأمر كذلك، فقد علمنا من هذا أننا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد.."(76).

وقد أثبت أبو بكر بن السراج منذ وقت مبكر في تاريخ الفكر النحوي حقيقة وقوع الزيادة في مجالات متعددة من التركيب النحوي حيث أثبت وقوعها في الاسم والفعل والحرف والجملة.

وخصص باباً عنون له باسم "باب الزيادة والإلغاء" قال فيه:

"التي تلغى تنقسم أربعة أقسام: اسم وفعل وحرف وجملة:

الأول: الاسم وذلك نحو "هو" إذا كان الكلام فصلاً، فإنه لا موضع له من الإعراب، ولو كان له موضع لوجب أن يكون له خبر إن كان مبتدأ أو يكون له مبتدأ إن كان هو خبراً.
وقيل في قوله: "ولباس التقوى ذلك خير"(77) ذلك زائدة.
الثاني: الفعل: ولا يجوز عندنا أن يلغى فعل ينفذ منك الى غيرك ولكن الملغى نحو "كان" في قولك: "ما كان أحسن زيداً" الكلام، ما أحسن زيداً، و"كان" إنما جيء بها لتبين أن ذلك كان فيما مضى.
الثالث: الحرف: وذلك نحو "ما" في قوله عز وجل: "فبما نقضهم ميثاقهم"(78) لو كان لـ"ما" موضع من الإعراب ما عملت الباء في نقضهم وإنما جيء بها زائدة للتوكيد..
الرابع: الجملة: وذلك نحو قولك: زيد- ظننت- منطلق، بنيت منطلقاً على زيد، ولم تعمل "ظننت" وألغيته وصار المعنى زيد منطلق في ظني، فإن قدمت "ظننت" قبح الإلغاء..
ومن هذا الباب الاعتراضات، وذلك نحو قولك: زيد- أشهد بالله- منطلق، وإن زيداً- فافهم ما أقول- رجل صدق، وإن عمراً- والله- ظالم، وإن زيداً- هو المسكين- مرجوم.."(79)
والواقع أن ابن السراج ينظر الى الإلغاء والزيادة من زاوية العمل النحوي لا الوظيفة الدلالية في الكلام، حيث أن لـ(كان) معنى المضي وهو ما أشار إليه ولـ(ذلك) معنى الإشارة المؤكدة و(ما) أفادت التعميم والتهويل المستفاد من المصدرية و(ظننت) تفيد الظن المناقض لليقين وليس بقاؤها مثل حذفها.

فوائد الزيادة:

قد تبين فيما تقدم من البحث- وفيما سيأتي- أن الفائدة الأساسية للزيادة هي التوكيد أو بالأحرى غرادة شدة التوكيد(80) أو تقوية في الحكم(81).
وفيما عدا التوكيد فقد أثبت المشتغلون بالعربية للزيادة فوائد اخرى نذكر منها على سبيل الإيجاز:
أولاً: التنزيه كما في قوله تعالى: "ويجعلون لله البنات- سبحانه- ولهم ما يشتهون"(82).

فإن قوله: "سبحانه" جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام، لأن قوله "ولهم ما يشتهون" عطف على قوله "لله البنات" والنكتة فيه تنزيه الله وتقديمه عما ينسبون إليه(83).
ثانياً: الدعاء ومثل له النحاة والبلاغيون بقول الشاعر:

إنّ الثمانين وبُلّغتها قد أحوجت سمعي الى ترجمان

فقوله "وبلغتها" يفيد الدعاء، وهو جملة معترضة بين اسم إن وخبرها والواو فيه اعتراضية.
ثالثا: التنبيه كقول الشاعر:

واعلم- فعلم المرء ينفعه- أن سوف يأتي كل ما قدرا

وقوله: فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين إعلم ومخفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائية من السببية(84).
وقول الآخر:

لو أنّ الباخلين- وأنت فيهم- رأوك تعلموا منك المطالا

رابعاً: تخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما: كقوله تعالى "ووصينا الإنسان بوالديه- حملته أمه وَهناً على وَهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك"(85)
فقوله: "أن اشكر لي ولوالديك" وقوله "حملته" الى آخره اعتراض بينهما إيجاباً للتوصية بالوالدة خصوصاً، وتذكيراً لحقها العظيم مفرداً، ولذلك قيل حق الوالد أعظم وحق الوالدة ألزم(86).
خامساً: المطابقة والاستعطاف: كما في قول أبي الطيب:

وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما

فقوله "يا جنتي" اعتراض للمطابقة مع جهنم وللاستعطاف.

فقولـه- لا أبالك- من الاعتراض الذي لا فائدة فيه وليس مؤثراً في البيت حسناً ولا قبحاً علماً أنه وردت هذه اللفظة- ونعني بها لا أبالك- في موضع آخر فكان للاعتراض بها فائدة حسنة- وهذا ما يؤكد لنا أن الزيادة مسالة ذوقية- كقول أبي تمام:(87)

عتابك عني- لا أبالك- واقصدي

ومثلها زيادة "حقا" في قول الأخطل:

فأقسم المجد- حقاً- لا يحالفهم حتى يحالف بطن الراحة الشعر

فإن قوله ههنا "حقا" زاد المعنى حسناً وتوكيداً ظاهراً(88)

ولقد أحسن عبيد الله بن الله بن طاهر في قوله لابن المعتز:

ولو قبلت في حادث الدهر فدية لقلنا- على التحقيق- نحن فداؤه

فقوله "على التحقيق" حشو مليح فيه زيادة فائدة(89).

الهوامش

1- العين مادة (زيد) 7/ 377-378.
2- معجم مقاييس اللغة (زيد) 40/3.
3- تاج العروس (مادة زيد).
4- لسان العرب مادة (زيد).
5- شرح الكافية 384/2.
6- م. ن 293/2.
7- سر صناعة الإعراب 150/1.
8- الأصول 267/2.
9- سيبويه 26/2.
10- مجاز القرآن 226/1، 35/1 حيث ساوى بين الحشو والزيادة.
11- المثل السائر 3/ 40.
12- شرح ابن يعيش 128/8.
13- الاقتضاب 2/ 308-309.

14- كلمة (القول) زائدة هنا في هذا التعبير وقد تعمدنا إدراجها لإثبات وقوع الزيادة في الأسماء.
15- اللغو كما عرّفه الجرجاني في التعريفات: "ضم الكلام ما هو ساقط العبرة منه وهو الذي لا معنى له في حق ثبوت الحكم. ص202-203 وفي مقاييس اللغة مادة (ل غ و) فهو: "يدل على الشيء لا يعتد به" وجاء في أساس البلاغة (ل غ و): لغا فلام يلغو.. ولغوت بكذا: لفظت به وتكلمت، وإذا أردت أن تسمع من الإعراب فاستلغهم: فاستنطقهم وسمعت لغواهم.. ومنه اللغة. وهم يلغون بالحساب: يغلطون. ولاغيته: هازلته، وهو يلاغي صاحبه، وما هذه الملاغاة؟ وحلف بلغو اليمين وأخذوا الحاشية لغواً إذا لم يعدوها في الدية ومن المجاز: لغا عن الطريق وعن الصواب: مال عنه. أما الحشو لغى فهو "أن يودع الشيء وعاء باستقصاء.. وحشوة الإنسان والدابة: أمعاؤه.. مقاييس اللغة (حشو) وفي التعريفات: 92: الحشو وهو في اللغى ما يملأ به الوسادة وفي الاصطلاح: عبارة عن الزائد الذي لا طائل تحته، المصطلح النقدي في نقد الشعر ص117 لإدريس الناقوري.
16- شرح المفصل 128/8 وينظر البرهان 72/3.
17- هكذا وردت في الكتاب المطبوع وأظنها بالياء "يعرب" الأصول 367/2.
18- الأصول 269/2.
19- أوضح المسالك 313/1 وابن مالك يشير هنا الى قولهم: زيد- ظننت- قائم حيث ألغى ظن لفظاً ومعنى.
20- الهمع 153/1
21- الكهف/ 30.
22- الأصول 270/2 وواضح هنا أن ابن السراج قد جعل "قسماً" توكيد على جهة الاعتراض في حين استشهد به سيبويه على أنه نصب على المصدر المؤكد لما قبله ينظر الكتاب 190/1.
23- مغني اللبيب 2/ 387.
24- المثل السائر 3/ 40.
25- التعريفات/ 31 قال الحموي عن الاعتراض: "هو عبارة عن جملة تعترض بين الكلامين تفيد زيادة في معنى غرض المتكلم". الخزانة/ 366 وفرّق بينه وبين الحشو بأن الاعتراض يفيد زيادة في غرض المتكلم والناظم والحشو إنما يأتي لإقامة الوزن لا غير خزانة الأدب وغاية الإرب، لأبي بكر علي بن حجة الحموي القاهرة 1304هـ.
26- م. ن/ 93.

27- العمدة 72/2.
28- العمدة 2/ 69-72 ذكر ابن هشام أن للبيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، المغني 299/2 والحق أن البلاغيين في العصور المتأخرة نظروا الى الفروق الجزئية والتفصيلات التي أباحت لهم تشقيق الموضوع الواحد الى مواضيع قائمة بذاتها تحمل عناوين مستقلة تعود كلها بعد التدقيق والنظر للموضوع الأصلي ويكفي أن نذكر هنا مثلاً بالأطناب يغنينا عن ذكر أمثلة اخرى فقد جعلوا منه الأطناب بالإيضاح والأطناب بالإيغال، وفرّقوا بين الإيغال والتذييل والتكميل والتمكين والأطناب بالتتميم والأطناب بالتكرير.
معجم المصطلحات البلاغية 1/ 224-247.
29- البرهان 72/3-73.
30- يعني كتاب عمدة الأحكام فيما لا ينفذ من الأحكام. كشف الظنون 1166-1167.
31- من الجلي أن هذا المنقول عن ابن السراج هو خلاف ما قلناه عنه.
32- آل عمران/159.
33- المهملات: هي الألفاظ غير الدالة على معنى بالوضع/ التعريفات/358.
34- سر الصناعة 150/1.
35- النساء/155.
36- الكتاب 305/2.
37- شرح الرضي 293/2.
38- التعريفات/51.
39- شرح الرضي 384/2.
40- ذكر السيوطي أن الأطناب بالزيادة يكون على أنواع منها دخول حرف فأكثر من حروف التوكيد ومنها دخول الأحرف الزائدة ومنها التأكيد الصناعي وهو أربعة أقسام أحدها التأكيد المعنوي بـ(كل وأجمع وكلا وكلتا). وثانيها التأكيد اللفظي وجعل منه التأكيد بضمير الفصل وثالثها تأكيد الفعل وهو عرض تكرار الفعل المؤكد كقوله تعالى: "ويوم أبعث حيا" مريم/33 وقوله "ولا تعثوا في الأرض مفسدين" البقرة/ 60.
ينظر معترك الأقران 333/1 والإتقان 64/2 ومعجم المصطلحات البلاغية 241/1-242.
41- آل عمران/159.
42- الشورى/11.

43- البرهان 178/2.
44- البرهان 72/3.
45- الدر المصون 263/5.
46- إعراب القرآن المنسوب للزجاج 135/1.
47- المثل السائر 3/ 41.
48- البديع في نقد الشعر ص130.
49- نهاية الإيجاز في دراية افيجاز، فخر الدين الرازي ص149 وواضح من حدّه أنه ينطبق تماماً على قولهم عن الزائد أن نخوله كخروجه وقد ذهب أبو هلال العسكري الى أن الحشو على ثلاثة أضرب اثنان منها مذمومان وواحد محمود، فأحد المذمومين هو إدخالك في الكلام لفظاً لو أسقطته لكان الكلام تاماً.. والضرب الآخر العبارى عن المعنى بكلام طويل لا فائدة في طوله ويمكن أن يعبر عنه بأقصر منه أما الضرب المحمود فقد مثل له ببيت كثيّذر:

لو أن الباخلين وأنت منهم رأوك تعلموا منك المطالا

فقول الشاعر- أنت منهم- حشو إلاّ أنه مليح وأهل الصنعة يسمون هذا النوع: اعتراض كلام في كلام.
الصناعتين 54-55.
50- الواقعة 75-76.
51- نقول إنه ما دام الكلام يكتسب فصاحة بزيادتها فلابد أن ذلك ينعكس على المعنى أيضاً لأن الفصاحة تتعلق بالمعنى.
52- شرح الرضي على الكافية 384/2.
53- الخصائص 3/ 101-102.
54- يوسف/ 72.
55- النحل/ 101.
56- العمدة 69/2 وهي أيضاً وجهة نظر قدامة فالحشو أحياناً قد يكون زيادة معيبة تضفي على البيت الشعري حلاوة يكسبه جمالاً وخاصة عندما تتضمن اللفظة المضافة معنى اعتراضياً يزيد معنى البيت العام توكيداً ومتانة. قدامة بن جعفر والنقد الأدبي د. بدوي طبانة/ 316-318.
57- المثل السائر 64/3.
58- ابن الأثير 47/3.
59- العمدة 70/2.

60- ابن الأثير 2/ 271-272.
61- شرح التبريزي 4/ 19.
62- العمدة 70/2.
63- شرح التبريزي 90/1.
64- تحرير التحبير 402-403.
65- ابن الأثير 273/2 والطراز 91/2.
66- العمدة 3/ 71.
67- الرحمن/ 68.
68- البقرة/ 98.
69- العمدة 70/2.
70- الوساطة/ 31-32.
71- رصف المباني/ 218.
72- الجني الداني/ 558.
73- م. ن/ 445.
74- البقرة/ 9.
75- البرهان 71/3 وينظر الكشاف 1/ 170.
76- سر الصناعة 1/ 271.
77- الأعراف/ 26.
78- النساء/ 155.
79- الأصول 267/2-271.
80- إملاء ما من به الرحمن/ 1/ 32.
81- البحر المحيط 403/1 والدار المصون 132/2.
82- النحل/ 57.
83- أنوار الربيع 136/5.
84- حاشية الشنواني/ 94.
85- لقمان/ 14.
86- أنوار الربيع 137/5-138.
87- المثل السائر 47/3.
88- العمدة 71/2.
89- م. ن.

المصادر والمراجع

1- الإتقان في علوم القرآن، دلال الدين السيوطي (911هـ)، القاهرة، 1368هـ.
2- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، دار ومطابع الشعب، القاهرة، 1960م.
3- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مطبعة سلمان الأعظمي بغداد 1972م.
4- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (338هـ) تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1405هـ- 1985م.
5- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي تحقيق مصطفى لبسقا والدكتور حامد عبدالمجيد، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
6- أنوار الربيع في أنواع البديع، علي بن صدر الدين بن معصوم المدني، تحقيق شاكر هادي شكر، النجف الأشرف، 1388هـ- 1968م.
7- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري (616هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
8- أوضح المسائل الى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (761هـ) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط4، 1375هـ- 1956م.
9- البديع في نقد الشعر، أسامة بن منقذ، تحقيق الدكتور أحمد أحمد بدوي والدكتور حامد عبدالمجيد، القاهرة، 1380هـ- 1960م.
10- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، القاهرة، 1328هـ.
11- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة 1370هـ- 1957م.
12- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر، 1306هـ- 1307هـ.
13- تحرير التجبير في صناعة الشعر والنثر لابن أبي الأصبع المصري تحقيق الدكتور حفني محمد شرف، القاهرة، 1383هـ.
14- التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت 1978م.

15- الجني الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (749هـ) تحقيق طه محسن، دار الكتب، بغداد، 1976م.
16- حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، عني بها محمد شمام، دار بوسلامة، تونس.
17- خزانة الأدب وغاية الإرب لأبي بكر بن حجة الحموي، القاهرة، 1304هـ.
18- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي (1093هـ) المطبعة الأميرية، بولاق.
19- الخصائص لأبي الفتح بن جني تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م.
20- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1405هـ- 1985م.
21- رصف المباني في حروف المعاني للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1405هـ- 1985م.
22- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح بن جني تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1954م.
23- شرح كافية ابن الحاجب للرضى الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت 1405هـ- 1985م.
24- شرح المفصل لابن يعيش (643هـ) إدارة المطبعة المنيرية، دار صادر.
25- الصناعتين لأبي هلال العسكري تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1371هـ- 1952م.
26- الطراز المتظمن لأسرار البلاغة، يحي بن حمزة العلوي (749هـ) مطبعة المقتطف، مصر/، 1914م.
27- العمدة في مجلس الشعر ونقده لأبي علي الحسن بن رشيق الثقيرواني (456هـ) حققه محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجليل، بيروت- لبنان، ط4، 1972م.
28- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد.
29- قدامة بن جعفر والنقد الأدبي، الدكتور بدوي طبانة، مكتبة الأنجلومصرية، ط2، 1969م.
30- كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب بيروت.
31- الكشاف عن حقائق التنزيل، دار الله الزمخشري (538هـ) طبع طهران.
32- لسان العرب لابن منظور، طبهة بولاق، 1304هـ.

33- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، حققه الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة.
34- المصطلح النقدي في نقد الشعر، دراسة لغوية تاريخية نقدية، إدريس الناقوري، دار النشر المغربية، الدار البيضاء.
35- معترك الإقران في أعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة 1969م- 1973م.
36- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1983- 1987م.
37- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ- 1979م.
38- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام حققه محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
39- نهاية الإيجاز في دراسة الإعجاز، فخر الدين الرازي، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ود. محمد بركات حمدي، دار الفكر، عمان- الأردن، 1985م.
40- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية- الكويت.
41- الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار القلم- بيروت.